الثورة
السبت 19 رجب 1433هـ 9 يونيو 2012م العدد (17371)
em:althawrah99@yahoo.com Fax:332505 - 336770

# هل تحقق السياسة الهادئة والقوة الناعمة استقرار اليمن!!؟

د. يحيى بن يحيى المتوكل

لم تستطع الدول عبر التاريخ تأسيس كياناتها وتعزيز وجودها وسلطتها إلا من خلال القوة والقوة وحدها. قد تستطيع بعض الدول وفي مراحل معينة استخدام نفوذ معنوي ديني أو قومي أو عصبوي، لكنها لا يمكن أن تركن إلى ذلك التأثير في صناعة دول حقيقية، خاصة عند إنشائها أو تعرضها لاهتزاز وعدم استقرار. والشواهد على ذلك عديدة من تاريخ منطقتنا العربية، ليس أقلها إنشاء المملكة العربية السعودية في القرن العشرين بقيادة مؤسسها الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، لقد أردت أن أقدم مثالاً قريباً يمكن القياس عليه، وليس بالضرورة محاكاته. ويتعاظم عادة دور القيم الإنسانية والأخلاقية وتأثيرها على الدولة مع تعزيز أركان تلك الدولة وتطوير أنظمتها لخدمة شعوبها، وهو ما نشهده اليوم في الديمقراطيات الغربية التي باتت ترتكز على سيادة القانون من ناحية والاحتكام إلى القيم الإنسانية في علاقات الناس، وهو ما جعل الإمام محمد عبده رحمه الله يقول أنه وجد في الغرب إسلاماً بدون مسلمين.

ويتساءل الكثير منا عن السياسة الهادئة التي تنتهجها القيادة السياسية وحكومة الوفاق إزاء العديد من القضايا والملفات الهامة، وتحديداً تثبيت الأمن ودور اللجنة العسكرية والأمنية التي ما زالت تراوح مكانها منذ إنشائها وتقتصر على أعمال بسيطة وتصريحات مضللة بأن الأمور تسير على أكمل وجه وتقديم الشكر لجميع أطراف النزاع لتعاونها، في حين أنه يفترض أنها استكملت عملها بإزالة المظاهر المسلحة في أمانة العاصمة خلال الأسبوع الأول من إنشائها. فكيف لنا أن نصدق هذه التصريحات ونحن نعيش انفلاتاً أمنياً وتقطعات للطرق وتسيباً للإدارة الأمنية؟ وهل يمكن للصبر والمصابرة أن يحقق النتائج المرجوة في نهاية المطاف؟

أما القضية الثانية والأكثر خطورة، فتتمثل في استمرار انقسام المؤسسة العسكرية وخروج معظمها عن الشرعية (بأنواعها المختلفة) ورفض التعيينات الأخيرة لرئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، بل ومحاولة الاستعانة – دون جدوى– بالقوى الدولية وممثل الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن لإقناع القيادات العسكرية للامتثال لتلك القرارات، رغم أن مثل تلك القرارات ينبغي أن تصدر عن مستوى أدنى كوزير الدفاع القائد العام للقوات المسلحة. وهذا يجرني إلى موضوع مماثل ولكن في الجهاز المدني للدولة، حيث قامت مجموعة بالاحتجاج ورفض قرار وزير الإعلام بتكليف مدير عام للمؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون بدعوى أن هذا القرار من اختصاص رئيس الجمهورية. ولا يخفى على القاصي قبل الداني أن وراء ذلك الرفض ما وراءه من مماحكات ودعاوى باطلة حول الإقصاء والتحزب وما شابهها، بل إن هذا الادعاء يلفت النظر إلى مسائل فساد كبرى للنظام السابق والمتمثل في تعيين مدراء المؤسسات والهيئات وأعضاء مجالس الإدارة بقرارات جمهورية مخالفة لقوانين تلك المؤسسات والهيئات. والغرض من ذلك هو توزيع تلك المناصب بمزاياها للمقربين ولكسب الولاءات، مما جعلها حكراً على أشخاص بعينهم لفترات طويلة، بعضها منذ قيام الوحدة المباركة وحتى اليوم. ولا يجوز لأحد، وفي ظل التوجه لبناء يمن جديد قائم على المواطنة المتساوية والكرامة أن يتشبث بهذه المغالطات التي باتت مفضوحة. ولا بد للدولة أن تحسم المسألة وتعاقب كل من يحاول أن يلجأ إلى هذه الأساليب حتى لا نبلغ مرحلة يصعب فيها تغيير المراسل، وليس الأمر ببعيد إذا لم تحزم الدولة أمرها وتغادر باب المحازبة التي أوقعتنا فيها حكومة الوفاق. ويا ليتها استمعت للدعوات الصادقة التي طالبت بعدم حصر التعيينات على المؤتمر والمشترك، وإقصاء أغلب الشعب اليمني المستقل وغير المتحزب والذي من حقه الحصول على المناصب غير السياسية في ضوء معايير الكفاءة والنزاهة. فأين التعيينات المدنية والعسكرية الأخيرة من تلك المعايير؟ بل والسؤال الأهم، أين تطبيق نظام التدوير الوظيفي –ولو بعيوبه– الذي ما زالت الحكومة تطلق وعودها الواحد تلو الآخر بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون، ولكن لا نتيجة.

وتتعلق القضية الثالثة بسياسة التهدئة التي تنتهجها حكومة الوفاق شأنها شأن الحكومات التي سبقتها، والتي لا تعكس إلا عجزاً وغياباً للإرادة في إصلاح الأخطاء واتخاذ القرارات المناسبة، وبالتالي تلجأ إلى تشكيل لجان لآجال مفتوحة تجعل الناس يبلغون اليأس في متابعتها حين تمتد أعمار اللجام وأعمالها لفترات ينسى أعضاء اللجان أنفسهم مسئولياتهم ومهامهم، والأمثلة على ذلك كثيرة وعديدة. بل قد تلجأ الحكومة في سبيل التهدئة ولا غير إلى اتخاذ إجراء أولي لا يُسمن ولا يغني من جوع، مثل ضم أسماء المعتدين على أبراج الكهرباء إلى القائمة السوداء وفي أحسن الأحوال القبض على البعض منهم، ولينتهي الأمر عند هذا الحد دون اعتبار لهيبة الدولة وللقوانين والحقوق الضائعة والتهديد بالضرب على الخارجين على القانون بيد من حديد. فكيف لنا أن نقيم دولة يستظل تحت ظلها كافة مواطنيها ويعيشون في أمن وأمان.

أخيراً، لا بد من إعادة النظر في قناعاتنا السابقة أولاً، ولا بد للتغيير أن يبلغ عقولنا وأفئدتنا حتى نستطيع تبيين الممارسات الخاطئة وكيفية التعامل معها والاتجاه نحو الالتزام بالنظم وتطبيق القانون وعلى الجميع ودون استثناء. كما يجب مراجعة العقوبات والجزاءات سواءً الواردة في المشروع الجديد لقانون العقوبات والجزاءات أو في القوانين الأخرى، وبما يكفل تشديد العقوبات والجزاءات الحالية التي تعكس تساهل روح التشريع اليمني، وخاصة في هذه المرحلة الحرجة. إن مجمل تلك العقوبات والجزاءات تفتقر وبشكل جلي لعنصر الردع، بل وتتساهل – إن لم نقل تشجع البعض – على خرق القوانين وارتكاب المخالفات، ومنها ما نشهده حالياً من عدم اكتراث ولا مبالاة لأفعال العصيان والتخريب والفساد والنهب وما ينتج عنها. إن قوانين الدولة تعتبر مقياساً لتطور الدولة وقدرتها على ضمان الحقوق وتحقيق العدالة وحسمها للقضايا المختلفة، في حين يمثل تطبيق القانون العنصر الآخر لإرادة الدولة ورغبتها في تحقيق الدولة العادلة.

yyalmutawakel@yahoo.com

# أين المياه يا مؤسسة المياه؟!

قاسم الشاوش

●.. يبدو أن مؤسسة المياه بالعاصمة صنعاء قد بدأت فعلاً لا قولا تطبيق سياسة كسر الذراع وفرض عقوبة شبه جماعية على المواطنين وبخاصة سكان الأحياء الشعبية وفرض طوق من الحصار المائي على الناس يأتي ترجمة صريحة لما ألمح إليه وزير المياه في المقابلة التلفزيونية التي أجرتها قناة اليمن الفضائية، تلك المقابلة كانت مخصصة لمناقشة المشقة والمعاناة التي يتجرعها الناس وخلق مؤسسة المياه لازمة جديدة حيث أكد الوزير المختص أن أزمة المياه لن تحل، ورهن حلها بقيام الدولة المدنية حسب زعمه، وقد ازدادت أزمة المياه مؤخراً بسبب قلة الساعات التشغيلية التي اقتصرت في الآونة الأخيرة على أقل من ساعتين في الأسبوع الواحد، بعد أن كانت تستمر لأكثر من ست ساعات من قبل، بما فيها تلك الأيام الخوالي التي شهدت فيها البلاد الأزمة المروعة على الرغم من انعدام الكهرباء شبه الكلي وشحة في مادة الديزل، ومع ذلك كانت المؤسسة تؤدي واجبها بصورة مقبولة – إن لم تكن مرضية– واليوم وبعد أن تحسنت الكهرباء وإن كان جزئياً – وتوفرت مادة الديزل.

فما هي المبررات التي يمكن للمؤسسة أن تسوقها للمجتمع، والأعذار التي تركن إليها لتبرر أفعالها غير المقبولة سلفا، وأنا شخصيا لا أجد لها من عذر غير أن القائمين على عملية الضخ والتشغيل لا يقومون بواجبهم كما ينبغي أو يتلاعبون بساعات التشغيل لكي تباع تلك المادة لأصحاب المغاسل والأفران أو لمزارعي القات، وهناك من يجزم بأن بعض أصحاب الوايتات يقومون بتعبئة الوايتات خاصتهم من آبار وخطوط المياه وخزانتها المختلفة بيد أن القائمين على شئون هذه المؤسسة نائمين في العسل وهمهم وذهنهم مشغول بأشياء ذات مردود خاص أو ربما أنهم غير أهل لهذه المسئولية وغير أكفاء لتحملها لأن الأزمات هي التي تظهر وتفرز القيادات الناجحة من الفاشلة.

نحن الآن في فصل الصيف وحاجة الناس للمياه تتضاعف وتزداد فبدلا من مضاعفات أيام وساعات التشغيل وتزويد الناس بالمياه قلت، وافتقر الناس للمياه، وهي مفارقة عجيبة وغير مسئولة وكأن الساعتين التي يتم التشغيل فيها وهو وقت غير كاف لوصول المياه، كأن الغرض من الساعتين ليس إلا لتزويد عدادات المواطنين بالهواء والقراءات لتحصل المؤسسة إثرها على مبالغ لا تستحقها... يجب على مسئولي هذه المؤسسة أن يدركوا أن الناس قد سئموا افتعال الأزمات وليسوا ناقصين »بلاوي« جديدة، ويكفي ما حملوا على كاهلهم من أثقال وعيشه ضنك، فلا تزيدوا الطين بلة يا أصحاب المياه، وأعتقد أنه قد آن الأوان لتصحيح مسار هذه المؤسسات والارتقاء بخدماتها على النحو الذي يصبو إليه ويتمناه أبناء اليمن..

## من السبت إلى السبت

# عن المثقف في بناء المجتمع..!!

أحمد إسماعيل الأكوع

قال بعض المثقفين الأحرار بأن التعاون الفكري والثقافي يروده شباب اليمن المحترمون ولا فرق بين من لبس الكاكي أو لبس الزي الشعبي أو المدني لأن الجوهر الأساس في كلا اللابسين جوهر واحد هو:

اليمن أولاً

ثم مضى وتساءل قائلاً: ما المقصود بالمثقف اليمني وما المقصود ببناء المجتمع؟!

وفي تصور البعض أن المقصود بالمجتمع هو حس الإنسان تجاه الحياة من ثم تصرفاته في الحياة مع نفسه ومع الآخرين هذا هو الأساس المطلوب الذي نبحث عن إقامته.. ثم بعد ذلك علينا أن نبحث عن دور المثقف في إقامة هذا البناء.. وما هي الأحاسيس والمشاعر والأفكار التي ينبغي أن تسيطر على نفوسنا تجاه بعضنا البعض.

إن من واجبنا أن نتساءل كيمنيين ترى ماذا تريد أن يكون عليه اليمن؟ وما الذي نشكو منه؟

ما هي بواعث القلق لدينا التي تدفعنا بالتساؤل؟

ترى هل نطمح إلى أن نقضي على الموت وإلا يموت يمني؟.. أن من واجبنا أن نمنع كل سبب من أسباب التعجيل بالموت، همنا الأول أن يحيا كل إنسان يمني؟ نلاحظ على الواقع أن المحرك الأساسي لمسيرتنا التاريخية الحديثة غير المحرك الذي كان مثلا موجودا عند بعض الأشقاء في الأقطار العربية، الذين فتحوا عيونهم بعد أن تخلصوا من الحكم التركي وهم يجدون أنفسهم أمام الجنود البريطانيين أو الفرنسيين.

مع معجم البلدان والقبائل اليمنية

### أرحب

قبيلة كبيرة من همدان تُنسب إلى أرحب بن الدعام بن مالك بن معاوية بن صعب بن دومان بن بكيل بن جشم بن خيوان بن نوف بن همدان، وهي ناحية تابعة لمحافظة صنعاء في الشمال الشرقي منها بمسافة عدة كيلو مترات، ومن بلدان أرحب المشهورة: شوابة وهران وأُتوة وريام ومدر وصرواح «وهي غير صرواح مارب» والحيفة .. وارحب قسمان:

١ – زهيري: وهي خمس بطون: بنو علي عيال عبدالله الخميس، زندان، شاكر، بيت مران.

٢– ذبياني: وهي عشر بطون: بني حكم، الزبيرات، حبَّار ،بني سليمان، المنصور عيال أبي الخير، عيال سحيم، الثلث ويقال لهم حسان، هزم، شعب

وكل خميس من أخماس بني زهير وذبيان يشمل جملة قرى ومزارع، وفي بلاد بني حكم منابع غيل الخارد الذي يسقى في ناحية الجوف.

### شعر

**ما الناس إلا مع الدنيا وصاحبها**
**فكلما انقلبت يوما به انقلبوا**
**يعظمون أخا الدنيا فإن وثبت**
**يوما عليه بما لا يشتهي وثبوا**

---

# مقيم .. عُرفي

معين النري